جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة

The role of small and meduim enterprises and entrepreneurship in achieving sustainable development

إعداد

داليا نبيل محمد

إشراف

أ.د. عبد الفتاح محمد حسين

أستاذ متفرغ بمعهد التخطيط القومي

لاستكمال متطلبات

الحصول على درجة الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

الفهرس

المحتويات	رقم الصفحة
الفصل الأول :الإطار العام	
المقدمة	1
أهمية الدراسة	1
مشكلة الدراسة	1
أهداف الدراسة	2
التساؤلات البحثية	2
منهج الدراسة	2
الأدبيات السابقة	2
خطة الدراسة	3
الفصل الثاني :دور ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة	4
المبحث الأول : مفاهيم ومصطلحات الدراسة	5
المبحث الثاني : المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد ركائز التنمية المستدامة في مصر	10
الفصل الثالث :واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها	14
المبحث الأول : جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	15
المبحث الثاني : القوانين الصادرة لدعم صغار المستثمرين.	17
المبحث الثالث : معوقات قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	19
الفصل الرابع :متطلبات النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء بعض التجارب الدولية.	
المبحث الأول : الإطار المؤسسي والتشريعي للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	21
المبحث الثاني : تبني برنامج لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	22
	25
ملخص الدراسة باللغة العربية	28
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	29
المراجع	30

الفصل الأول :الإطار العام للدراسة

أولاً :مقدمـــــــــة :

شكلت المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساسية لانطلاق اقتصاديات العديد من الدول العظمى صناعياً مثل الولايات المتحدة والصين واليابان بجانب دورها في تقدم اقتصاديات الدول النامية مثل ماليزيا والبرازيل والهند حيث تسهم هذه المشروعات بنسب تصل إلى 90% من إجمالي الناتج المحلي لأغلب دول العالم .

وبالرغم من انتشار المؤسسات العملاقة ذات الفروع المتعددة على مستوى العالم والتي تعمل بمليارات الدولارات، إلاَ أن التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدول يحتم عليها الاهتمام بالرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة الذين يغامرون وينشئون أعمالاً صغيرة ترفد الاقتصاد الوطني بالقدرات الإدارية والفنية، وتعمل على توازن المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل تركيز جهود معظم حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وتعمل الدولة في إطار محاولاتها تحقيق مؤشرات نمو مرتفعة وما ترنو إليه من تقدم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على تبني استراتيجية لهذه المشروعات ودفع الشباب للاتجاه إليها.

ثانياً :أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في توضيح آثار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرفاه للأفراد في المجتمع المصري وتوضيح العوائق التي تمنع نجاحها أو استمرارها مع طرح مقترحات لتشجيع الشباب على ريادة الأعمال وإقامة المشروعات والاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في تفعيل دور المشرعات الصغيرة وتحقيق الأثر التنموي منها، وهو ما يعزز أهمية الاعتماد على هذه المشروعات في الوقت الراهن في تحقيق معدلات التنمية المنشودة

ثالثاً : مشكلة الدراسة :

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وما أسفرت عنه من نجاحات، إلا أنه ما زالت هناك مشكلة كبيرة تتمثل في عدم المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر سواء من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو في خلق فرص عمل ومن ثم محاربة الفقر، وهو ما دعى مصر لتبني استراتيجية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال ،ولكن ما زال الشباب عازفاً عن القيام بمثل هذه المشروعات لأسباب عديدة لعل من أهمها عدم جودة وتنافسية المنتج أو الخوف من التعثر وعدم القدرة على سداد القرض ومن ثم فشل المشروع وضياع أحلام وطموحات الشباب الذين أقدمو على إقامة هذه المشاريع.

رابعاً :أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال وأنها يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق طفرات اقتصادية واجتماعية إذا ما قمنا بدعم الشباب فنياً لرفع كفاءتهم وحثهم على الجرأة وعدم الخوف من الفشل في ظل وجود رؤى مستقبلية سليمة ودعمهم حتى النجاح فضلاً عن تسهيل الاجراءات المعقدة لجذبهم في إطار الاقتصاد الرسمي

خامساً :التساؤلات البحثية :

تحاول هذه الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات منها :

- ما هو الدور الذي تقوم به ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ما هو الأثر لهذه المشروعات على القيمة المضافة، ومواجهة البطالة، وتوفير فرص العمل؟
- ما هي حاضنات الأعمال وكيف تسهم في مواجهة فشل وانهيار هذه المشروعات؟
- ما السياسات الواجب توافرها والعمل على تحسينها لتشجيع الشباب على القيام بهذه المشروعات في مصر ؟
- هل يمكن أن تؤثر هذه المشروعات في سلوكيات المجتمع المصري وجعله مجتمعاً إنتاجياً بدلاً من كونه استهلاكياً ؟

سادساً :منهج الدراسة :

طبقاً لطبيعة الدراسة الحالية تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ، لمعالجة الإطار النظري والوقوف على الواقع الكمي والكيفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر ،بالإضافة إلى عرض أهم التجارب العالمية في مجال دعم المشروعات وكيفية الاستفادة منها في دعم المشروعات الصغيرة بمصر ومن ثم تحديد المتطلبات المستقبلية .

سابعاً :الأدبيات السابقة :

- **دراسة سرحان سليمان** : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ،مايو 2016 ألقت هذه الدراسة الضوء على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واعتبارها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى.
- **دراسة هبه عبد الدايم** : المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،دراسات دورية ،بنك الاستثمار القومي ،فبراير 2017 : استهدفت الدراسة توضيح ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ودورها في علاج

المشكلات التي تمر بها مصر وأهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر كما شملت محاور لتنمية الصناعة والتجارة بحلول عام 2020.

- دراسة جمال محمد الجمود :دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني ،سبتمبر 2016 :استهدفت الدراسة توضيح الدور الرئيسي والحيوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير اقتصاديات العديد من دول العالم وتنمية مواردها المادية والبشرية وذلك وفقاً لاحتياجاتها التنموية ،لاسيما وأن العديد من المشروعات الضخمة الناجحة القائمة اليوم في معظم دول العالم كانت نواتها في الأساس أفكار فردية ومشروعات صغيرة.
- وفي دراسة أجريت بعنوان المشروعات الصغيرة الحل السحري للفقر والبطالة ،أكتوبر 2018 :أوضحت الدراسة أن المشروعات الصغيرة تتبوأ مكانة مهمة في جميع الدول الصناعية وأكثر أهمية في البلدان النامية، باعتبارها بلدان تعيش حالة من التراجع الصناعي وسوء الإدارة للموارد الطبيعية والبشرية التي تمتلكها هذه الدول، كون غالبية صادرات هذه الدول من المواد الطبيعية الخام وغير المصنعة وبعض المنتجات الزراعية، بما يعمق التبعية للدول الصناعية الكبرى ،كما أوضحت الدراسة أن بعض تجارب **التنمية الاقتصادية** الناجحة أثبتت أن المشروعات الصغيرة هي المحور الأساسي في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات وخلق فرص عمل جديدة خاصة في العالم القروي والمناطق النائية فضلا عن أنها تعمل على تحويل *المناطق الريفية* إلى مناطق صناعية والعمل على تخفيف عدم التوازن بين الأقاليم المختلفة في الدولة وتحقيق التوزيع العادل للدخل القومي وثروات الدولة.

ثامناً :خطة الدراسة :

الفصل الأول : دور ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول : مفاهيم ومصطلحات الدراسة.

المبحث الثاني : المشروعات الصغيرة أحد ركائز التنمية المستدامة في مصر.

الفصل الثاني : واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها.

المبحث الأول : جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني : القوانين الصادرة لدعم صغار المستثمرين.

المبحث الثالث : معوقات قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث : متطلبات النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول : الإطار المؤسسي والتشريعي للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني : تبني برنامج لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

دور ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

المبحث الأول :مفاهيم ومصطلحات الدراسة

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً متزايد الأهمية في الاقتصادات المتقدمة والناهضة والنامية على حد سواء ،حيث أصبحت مساهماً رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق القيمة المضافة على الصادرات ،إلى جانب أدوار هامة في التشغيل ومكافحة الفقر خاصة في المناطق الريفية وبين النساء والشباب والفئات المحرومة اجتماعياً حيث تساهم تلك المشروعات بنسب متفاوتة في تلبية معظم أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك نعزيز النمو الاقصادي الشامل والمستدام ،وزيادة فرص العمل والعمل اللائق ،ودفع عجلة التصنيع المستدام والابتكار ،وتطوير نماذج الأعمال الخضراء ،وخلق دفعة إيجابية لتحسين نوعية الحياة ،وتحسين التعليم والصحة الجيدة للجميع

باختصار تكتسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة لضمان تحقيق مبدأ "عدم ترك أحد في الخلف No one left behind" .

كما أدت التجارب الناجحة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والصاعدة بل والنامية إلى لفت انتباه الكثير من الدول إلى دوره الهام كقطاع واعد في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد تعزز التوجه إلى هذه المشروعات بعد أن أثبتت مرونتها وقدرتها على التعايش مع مختلف الظروف الاقتصادية لا سيما خلال مراحل الركود حيث كانت الأقل تأثراً بالتبعات السلبية للأزمة المالية العالمية 2008 .

1- مفهوم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر:[1]

لا يوجد تعريف جامع شامل للمشروعات الصغيرة واختلفت النظرة العلمية والعملية بصدده، ذلك لأن مصطلح المشروع الصغير "Small Business" يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات ومنها: نوع المشروع الصغير ،الحد الأدنى والحد الأعلى للعمالة به ،الحد الأدنى والحد الأقصى للاستثمار ،توزيع منتجات المشروع ،علاقة المشروع الصغير بالتصدير ،طاقة المشروع الصغير ،جودة منتجات المشروع الصغير ،نشكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات ،المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع الصغير ،شكل المشروع الصغير من الناحية القانونية ،صورة المشروع الواقعية (مصنع . ورشة . منزل) وكل هذه معايير من الممكن أن تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، كما يمكن القول أن مفهوم المشروع الصغير هو مشروع لا يعتمد على الكثافة التكنولوجية بوجه عام ،فالحرفية هي الأساس في قيامه . عدد العمالة لا يزيد عن خمسة أفراد . الحد الأقصى لرأسماله من عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف جنيهاً . لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة (فصاحب المشروع

[1] - مفهوم المشروعات الصغيرة - البوابة الألكترونية لمحافظة المنوفية - 2020

هو الذي يديره) تتميز منتجاته بالبساطة والمحلية . هدفه تغطية البيئة المحلية باحتياجاتها . التصدير خطوة لاحقة.

هدف المشروع الصغير ومتناهي الصغر :[1]

تتنوع أهداف المشروعات الصغيرة منها: ما يهدف إلى الربحية ،ما يهدف إلى توفير فرص العمل ،ما يهدف إلى تحقيق عوائد اجتماعية ،ما يهدف إلى رفع مستوى الخدمة وقد تكون هذه الأهداف مجتمعة معاً. ومن الناحية العلمية فغالباً ما يكون المشروع الصغير هدفه الأساسي الربحية وفى أسرع وقت نظراً لصغر رأس ماله ومحدودية استثماراته.

المشروع الصغير ومتناهي الصغر هو مشروع يتملكه شاب يبدأ أولى خطواته في الحياة العملية. وبالتالي استثماراته محدودة كما أن رأس المال في أصوله الثابتة منخفض (أراضى . مباني . معدات). وفى حقيقة الأمر فإن المشروع الصغير يسعى إلى استرداد الأموال في أقل وقت ممكن.

ونظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير فغالباً ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبياً؛ كما يتسم بمحدودية الأدوات والآلات المستخدمة ، وغالباً ما تكون يدوية وتعتمد إلى حد كبير على مهارة العمال. نظراً لأن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الأساس حرف يدوية ، وبالتالي لا يوجد دور أساسي للتكنولوجيا المعتمدة على العدد والآلات.

من أهم خصائص المشروعات الصغيرة قلة عدد العاملين فيها، ولا يوجد مقياس محدد يتم الاعتماد عليه في هذا المجال نظراً لاختلافه من دولة إلى أخرى ففي اليابان مثلاً: يعتبر المشروع صغير إذا كان عدد العاملين به أقل من 50 فرداً. ومن 50 إلى 99 يعتبر مشروعاً متوسطاً وأكثر من ذلك يعتبر من المشروعات كبيرة الحجم وفى الولايات المتحدة الأمريكية عندما يكون عدد العاملين أقل من 25 عامل فإنه يعتبر مشروعاً صغيراً.

وفى مصر يرى جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن المشروع يعتبر صغير إذا عمل به أقل من عشرة أفراد. في حين ترى وزارة التخطيط في تعريفها للمشروع الصغير بأنه المشروع الذي يعمل به أقل من 50 فرداً ، وهكذا يتضح عدم وجود مقياساً محدداً لعدد العاملين في المشروع الصغير ومتناهي الصغر.

2- مفهوم المشروعات المتوسطة :

تعرف المشروعات المتوسطة بإنها كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوى 50 مليون جنيه، ولا يتجاوز 200 مليون جنيه،أو كل مشروع صناعى حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب

[1] - نفس المرجع السابق.

الأحوال، 5 مليون جنيه ولا يجاوز 15 مليون جنيه او كل مشروع حديث التأسيس غير صناعى يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 3 مليون جنيه ولا يجاوز 5 مليون جنيه .[1]

3- مفهوم ريادة الأعمال :

ريادة الأعمال هي القدرة على تطوير، وتنظيم، وإدارة مشروع تجاري صغير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي قد تحصل كنقص التمويل، وقرارات العمل السيئة، والأزمات الاقتصادية، ونقص الطلب في السوق، وذلك من أجل تحقيق ربح، باختصار ريادة الاعمال هي الطريقة التي تنظم بها عملك، والمخاطر التي تعترضك، والأرباح والخسائر التي تولدها.[2]

خصائص ريادة الأعمال

- الطموح والشغف لدى رائد الأعمال يقوده دائماً إلى إنشاء منظمة أو شركة لها رؤيتها العامة وأهدافها التي يسعى لتحقيقها بالأفكار الداعمة والقويّة الفريدة من نوعها في السوق
- الوضوح للرؤى والشموليّة وقابلية التحديث والتطوير باستمرار .
- تحويل الأهداف المأمولة إلى واقع ملموس بالعزم والإصرار والإرادة ،السعي الدؤوب لرائد الأعمال لإنجاح فكرته.
- وضع رائد الأعمال نصب عينيه احتماليّة وجود مخاطر، وبناءً عليه يتم حساب تكاليف المخاطر التي يمكن أن يتكبّدها، وتوضّح كيفية الدخول إلى السوق والكشف عن حاجة العميل وتلبيتها.
- إقدام الريادي على إقناع الآخرين للانضمام إلى فريق عملهم ومساعدتهم في تحقيق الأهداف.
- يمتاز الرياديون بتفكيرهم الإيجابي وقدرتهم على اتخاذ القرار المناسب في موقف ما من بين مجموعة من القرارات.

دور رواد الأعمال

- اختلاق الفرص في إشباع حاجات الأفراد من خلال إقامة أسواق جديدة.
- الترويج لمنتجاتهم بأساليب مبتكرة تختلف عن رجال الأعمال التقليديين الذي يعتمدون فقط في دورهم على أداء الوظائف الإداريّة.

[1] - تعريفات جديدة للمشروعات حديثة التأسيس - جريدة الشروق - يناير 2020

[2] - ما هي ريادة الأعمال - موقع أراجيك - 2019

– التطلع الدائم نحو الكشف والتنقيب عن المصادر للموارد، إذ يبتكرون مصادر ولا يتبعون خطى غيرهم في الاعتماد فقط على المصادر التقليدية المتوفرة بين أيدي الجميع على حد سواء.

– استغلال رأس المال واستخدامه في استحداث عناصر إنتاج جديدة أو موارد رأسماليّة جديدة، وتقع على عاتق رائد الأعمال مسؤوليّة تحديد عناصر الإنتاج لذلك فإنه يلجأ للاستحداث والابتكار وبالتالي التميّز.

– إدخال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في العمليّة الإنتاجيّة بجميع مراحلها ،فيستغل رواد الأعمال أي فرصة تُتاح لهم ويستفيدون منها بتحويلها إلى مكاسب ،إيجاد فرص عمل جديدة، توفّر الشركات الخاصة فرص العمل باستمرار أكثر من الدوائر الحكوميّة ومنظماتها.

مميّزات ريادة الأعمال

– تساهم في رفع المستوى المادي لرائد الأعمال والعاملين في منظمته وتنمية الاقتصاد الوطنيّ.

– منح القوى العاملة الشعور بالرضا الوظيفيّ من خلال توفير فرص العمل.

– تنمية الصناعات القائمة وتحديثها باستمرار وتركز بشكل خاص على تلك القائمة في المناطق النائية والريفيّة.

– الدعم المستمر للقيام بالصناعة المحلية والتشجيع عليها والاعتماد عليها والتصدير إلى الخارج بدلاً من الاستيراد.

– رفع مستوى الدخل القومي الذي يقود إلى رفع مستوى النمو الاقتصاديّ.

– خلق بيئة تنافسيّة شريفة بين المنظمات القائمة، وبالتالي إيجاد المنتجات ذات الجودة الأعلى ،تقديم عدد أكبر من الخدمات والمنتجات للأفراد.

– إيجاد أسواق جديدة واستحداثها ،الشعور بالاستقلاليّة، وتحقيق التحرر من الاتكال على ما يقوم به الآخرون من مهام ووظائف.

– إعطاء الحافز والدعم الكامل لتحقيق إنجازات غير مسبوقة ،الحد من الهجرة لأصحاب الخبرات والمواهب من خلال إتاحة فرص العمل المناسبة لقدراتهم ومستوياتهم التعليمية.

4– مفهوم حاضنات الأعمال :

حاضنات الأعمال هي شركات تساعد الشركات الجديدة والشركات الناشئة على التطور من خلال تقديم مساحة تشغيل مشتركة لتلك الشركات ،من خلال القيام بذلك يتمتع رواد الأعمال ببيئة عمل تعاونية مع فرص توجيه ودعم مالي ومعدات مشتركة وهي توفر للشركات الناشئة مكاناً دافئاً وآمناً للنمو والازدهار خلال الأشهر أو السنوات الأولى ونظراً لأن الشركات الناشئة تفتقر إلى العديد من الموارد والخبرات والشبكات توفر حاضنات

الأعمال الخدمات التي تساعدهم على التغلب على العقبات الأولية في بدء الأعمال التجارية وتشمل هذه العقبات المساحة والتمويل والقانونية والمحاسبة وخدمات الكمبيوتر وغيرها من المتطلبات الأساسية لإدارة الأعمال.[1]

<u>بعض أنواع حاضنات الأعمال</u>

- حاضنات الأعمال الافتراضية Virtual Business Incubators :حاضنة الأعمال التجارية عبر الإنترنت.
- الحاضنة الطبية Medical Incubator : حاضنة أعمال تركز على الأجهزة الطبية والمواد الحيوية.
- حاضنة المطبخ Kitchen Incubator : حاضنة أعمال تركز على المواد الغذائية.
- الحاضنة العامة (الاجتماعية) Public / Social Incubator : حاضنة الأعمال التي تركز على الصالح العام.
- مسرع التشغيل (النمو) Seed Accelerator : حاضنة أعمال تركز على الشركات الناشئة المبكرة.
- تسريع الشركات Corporate Accelerator : برنامج لشركة أكبريعمل على برنامج تسريع النمو.[2]

[1] - يحيى ،سارة - ما هي حاضنات الأعمال وأنواعها وما تقدمه للشركات الناشئة - موقع vapulus - يوليو 2018

[2] - نفس المرجع السابق

المبحث الثاني :المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد ركائز التنمية المستدامة في مصر

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد ركائز عمليات التنمية حيث أنها من أهم العوامل االستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصاديات دول العالم باعتبارها من أهم الآليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، وكذلك الخدمات التي تكون بدورها الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العام المتقدم، حيث تعتبر إحدى عناصر التوازن في اقتصاديات الدول بما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الأسواق المحلية والعالمية. وتساهم المشروعات الصغيرة في استخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية وتلبي بذلك الطلب على تنشيط الاستثمار الإنتاجي والصناعي، حيث تتسم عادة بصغر حجم الاستثمارات مما يتيح لأكبر عدد ممكن من المستثمرين الإقدام على إقامتها، إضافة على انخفاض حجم الخسائر المالية وتوجيه الاستثمارات بشكل مباشر إلى عمليات الإنتاج فقط . وأخيراً فإن هناك مساهمة مؤكدة للمشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقرا عن طريق فرص العمل التي توفرها للعمالة غير الماهرة والفقيرة وتوليد دخل إضافي لهذه المجتمعات.

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساعد على التوازن الاقتصادي والاجتماعي في أغلب الدول وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المدن والقرى وفي أطرافها مما يساعد على إيجاد فرص ومعرفة ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقام فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، لأن المشروع الصغير يتيح فرصة اقتصادية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من الشباب وأصحاب الدخل المنخفض كما تساعد على تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة. وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما كذلك في تقليل الهجرة من المناطق الأكثر نموا إلى المناطق الأقل نموا في الدولة نفسها . بل إن هذه المشروعات احيانا تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة. كذلك تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة معامل وورش عمل لتدريب وإعداد الكوادر البشرية في جميع التخصصات .

وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية العادلة والمتوازنة والمستدامة في مصر، حيث تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تقوم بتوظيف أقل من 50 عاملاً حوالي 99 %من إجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي ، كما يساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80 %من إجمالي القيمة المضافة ، ويعمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة 76 % من العمالة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل ، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي . إلا

أن نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات المصرية لا يكاد يتجاوز 4 % فقط مقارنة بحوالي 60 % في الصين، 56 % في تايوان، 70 % في هونج كونج و43 % في كوريا.[1]

وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية المستدامة للأسباب التالية[2]:

- تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة الكثيفة، وتميل إلى العدالة في توزيع الدخل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دوراً مهماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر حيث أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى مصادر الدخل البديلة.

- تسهم هذه المشروعات في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.

- تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.

- كما أن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وبانتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.

"وفي مصر يحظي قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيز كبير في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030. وقد ركزت على توجهات أساسية منها :التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي ،وتوجهات التمويل المساند للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من بينها آليات لتحفيز البنوك على تمويل الصناعات المغذية ،وبرامج لتشجيع نظم ضمان وتمويل الصادرات وضمان المخاطر المالية ،وتعمل على تطوير البنى التحتية الكبيرة الداعمة لسلاسل القيمة ومن أبرزها تأسيس التجمعات الصناعية المتخصصة

[1] - عبد الدايم ،هبه - المشروعات الصغيرة والمتوسطة - دراسات دورية - بنك الاستثمار القومي - فبراير 2017

[2] - مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة -جريدة الوسط البحرينية - العدد 2439 - مايو 2009

للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها جغرافياً مع ربطها بالمصانع الكبيرة ،بالإضافة إلى دعم إنشاء المدن المتخصصة في هذا المجال مع التركيز على تشغيل الشباب والمرأة ويكون هذا إلى جانب دعم التوجهات التكنولوجية والإبداعية للأعمال الصغيرة خاصة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية ،وإنشاء مناطق تكنولوجية في محافظات مصر لتحفيز التوجهات ،وعلى المدى المتوسط فقد تضمن برنامج عمل الحكومة المصرية 2019/18 – 2022/21 (برنامجاً رئيساً لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة) يضم عدة برامج فرعية تشمل :

- برنامجاً للإصلاح التشريعي والمؤسسي من خلال إصدار قانون جديد وتطوير الإطار المؤسسي.
- برنامج تشجيع ثقافة العمل وريادة الأعمال وتوفير بدائل تمويلية وزيادة مشاركة المرأة لتصل إلى 48 %.
- برنامج التكامل مع المشروعات كبيرة الحجم وتمكين 200 مبادراً صغيراً في هذا المجال لضمان تكامل سلاسل التوريد المحلية ،ويكون ذلك بتيسير القروض وبتخصيص 10 مليار جنيه خلال سنوات البرنامج لتوفير 150000 فرصة عمل مع توسيع دور المؤسسات غير المصرفية لدعم هذه المشروعات ودعم التوجه التصديري.

كما يتضمن برنامج عمل الحكومة أيضاً برنامجاً رئيسياً لتنمية المهارات البشرية ويهدف من خلال برامج فرعية في سياقه لتعزيز دور مكاتب التشغيل المحلية / الإقليمية وتفعيل الاهتمام بتدريب وتنمية قدرات المرأة للالتحاق بسوق العمل وبرنامج التدريب الصناعي ،وبرنامج لزيادة فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة ،وبرنامج لدعم القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من الاقتصاد الوطني ،وقد أقر جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر سنة 2018 استراتيجية وطنية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر يتم تنفيذها بالتعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية."[1]

وفقا لأحدث تعداد اقتصادي بلغ اجمالي المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو 4.2 مليون منشأة تمثل من بينها المشروعات متناهية الصغر بحوالي 3.2 مليون منشأة بنسبة تقارب 97 % من مجمل المشروعات العاملة في القطاع، بينما بلغ عدد المشروعات الصغيرة حوالي 4.64 ألف منشأة (2.7 %)، في حين بلغ عدد المشروعات المتوسطة 8.7 ألف منشأة ما يعادل 0.32%، يتركز نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة أساسية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات حيث بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع حوالي 57% من إجمالي عدد

[1] - معهد التخطيط القومي - المعهد العربي للتخطيط - تقرير التنمية العربية ص 52،53- القاهرة - 2019

مشروعات القطاع ككل العاملة في الاقتصاد، وتوزعت هذه النسبة كالتالي، متناهية الصغر 58% ، صغيرة 24.3 %، متوسطة 21.8 %[1].

*توزيع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (منشأة).

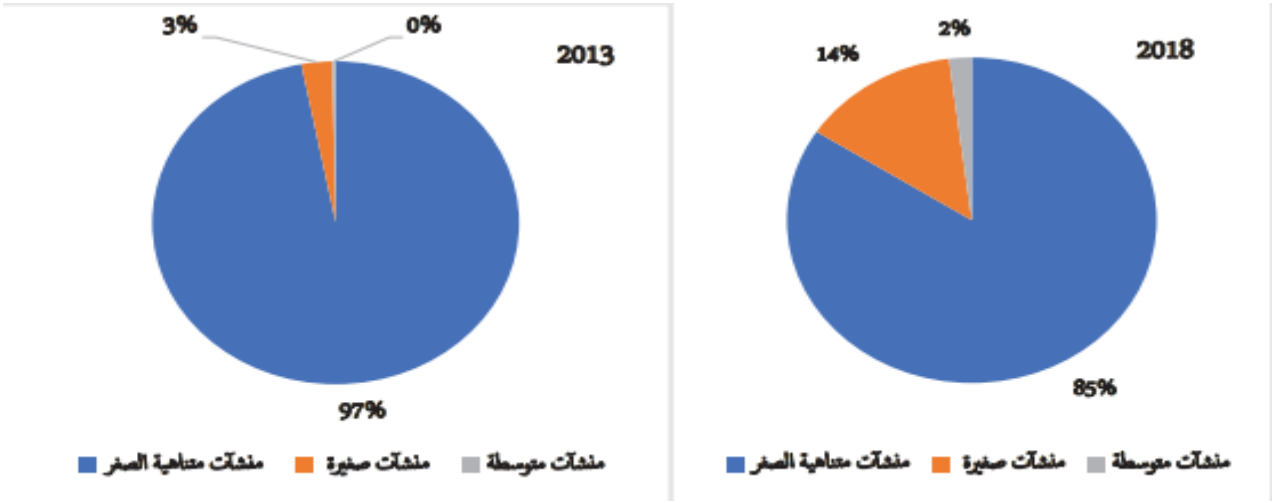

*التوزيع النسبي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عامي 2013-2018 (%)[2]

[1] - عبد المنعم ،هبه ،وآخرون - النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - صندوق النقد العربي - 2019.

[2] - نفس المرجع السابق

الفصل الثالث

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها

المبحث الأول :جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر جهاز تنمية المشروعات الجهة المعنية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وذلك بطريق مباشر أو من خلال تنسيق جهود الجهات والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في مجال تلك المشروعات، أو من خلال ما يقوم بتأسيسه أو يساهم فيه من شركات.

أنشئ الجهاز ليحل محل "الصندوق الاجتماعي للتنمية" المُنشَأ بقرار رئيس الجمهورية رقم (40) لسنة 1991 ميلادية.[1]

يهدف جهاز تنمية المشروعات إلى وضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات، وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها، وتحفيز المواطنين على الدخول الي سوق العمل من خلالها؛ كما أنه يهدف إلى نشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والابتكار، وتنسيق جهود كافة الجهات المعنية في هذا المجال.

يباشر جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كافة المهام والاختصاصات اللازمة لما سبق، منها:

- وضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية المشروعات وريادة الأعمال
- وضع الضوابط اللازمة للتنسيق بينه وبين الجهات والمبادرات العاملة في هذا المجال، ومتابعة مؤشرات أدائها.
- وضع البرامج اللازمة للنهوض بهذا القطاع وقواعد وشروط الاشتراك فيها.

-اقتراح مشروعات القوانين واللوائح اللازمة لتحقيق أهداف الجهاز فيما يخص تنمية المشروعات وريادة الأعمال.

-تأسيس شركات أو صناديق بمفرده أو بالاشتراك مع الغير من أشخاص القانون العام والخاص ، أو المساهمة فى القائم منها التى تحقق اهدافه واغراضه فى حدود ما تسمح به القوانين واللوائح النافذة.[2]

استراتيجية الجهاز

تتمثل المحاور الاستراتيجية لجهاز المشروعات الصغيرة فى كل من توفير البيئة التشريعية والتنظيمية، وكذلك إتاحة التمويل، وريادة الأعمال، والصادرات والاندماج فى سلاسل القيمة، وخدمات تنمية الأعمال.

[1] - قرار انشاء جهاز تنمية المشروعات رقم (947) تم نشره بالجريدة الرسمية في 24 أبريل 2017

[2] - جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر - منصة المشروعات الصغيرة

خدمات الجهاز المالية

وبعد تدشين الكيان الجديد فإن خدمات الجهاز تنوعت ما بين خدمات مالية بمعنى تمويل للمشروعات وتصل إلى أكثر من 6 مليارات جنيه سنويا بفائدة ضئيلة للغاية، وهى عبارة عن 5% لبعض المشروعات، وقد ترتفع أكثر من ذلك بقليل لقطاعات اقتصادية أخرى.

خدمات الجهاز غير المالية

أما الخدمات غير المالية التى يقدمها الجهاز وتتمثل فى برامج رفع الوعى بريادة الأعمال، والتأهيل من خلال البرامج التدريبية، وتوجيه وإرشاد رواد الأعمال من الشباب والفتيات لإقامة مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر.

وأيضًا من الخدمات غير المالية يأتى الترويج للمشروعات المتميزة لتيسير حصولها على فرص تصديرية، وكذلك إتاحة الفرص للاشتراك بالمعارض الموسمية والدائمة التى ينظمها الجهاز، وتوفير فرص تسويقية الكترونية للمشروعات من خلال الاشتراك بالكتالوج الالكترونى ، دعم تحويل القطاع غير الرسمى إلى القطاع من خلال 33 وحدة شباك واحد بالمحافظات، وتقديم الاستشارات "معلومات الأعمال – نماذج دراسات الجدوى الاسترشادية المتاحة".

المبحث الثاني :القوانين الصادرة لدعم صغار المستثمرين[1]

يلعب قانون الاستثمار الجديد (قانون رقم 72 لسنة 2017) دورًا حيويًّا في إعادة هيكلة الاقتصاد المصري، كما يهدف إلى فتح أسواق جديدة وخلق مناخ جيد لجذب المستثمرين مما يساهم في خفض معدل البطالة واستعادة الدور الريادي لمصر في الشرق الأوسط وأفريقيا.

إن الهدف الرئيسي لقانون الاستثمار الجديد خلق حوافز اقتصادية من أجل جذب أكبر شريحة من المستثمرين في المناطق والقطاعات المستهدفة، وتسعى الحكومة من خلال اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الجديد إلى القضاء على البيروقراطية الإدارية وذلك من خلال الاستفادة من التقدم التكنولوجي عن طريق إنشاء مركز خدمة للمستثمرين، وتفعيل منظومة تأسيس الشركات الإلكترونية وتطبيق منظومة الدفع والتوقيع الإلكتروني وتقديم كافه خدمات الاستثمار من خلال الإنترنت.

كما أن قانون الاستثمار الجديد تناول العديد من المعوقات والمشكلات التي كانت تواجه المستثمرين في السابق وتهيئه المناخ الاقتصادي لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة،

ويهدف قانون الاستثمار الجديد إلى تقليص البيروقراطية خاصة للمشروعات الجديدة ويوفر المزيد من المحفزات للمستثمرين الذين يتطلعون إلى ضخ استثمارات في مصر.

وتتضمن المحفزات الجديدة بموجب القانون خصما ضريبيا بنسبة 50% على الاستثمارات في المناطق غير المطورة ودعما حكوميا لتكلفة توصيل المرافق للمشاريع الجديدة.

وبموجب القانون، فإن المستثمرين سيستعيدون نصف ما دفعوه لشراء أرض المشاريع الصناعية إذا بدأ الإنتاج في غضون عامين.

ويعيد القانون العمل بالمناطق الحرة للقطاع الخاص، وهي مناطق معفاة من الضرائب والجمارك، وهي السياسة التي عطلت إقرار القانون بسبب اعتراضات على التخلي عن إيرادات ضريبية في وقت تنتهج فيه الحكومة سياسات تقشفية.

ووفقاً للائحة التنفيذية التي أقرها مجلس الوزراء المصري، فقد نصت ضوابط وشروط وقواعد منح المستثمرين الحوافز الإضافية على ضرورة أن تكون الشركة بدأت الإنتاج بالفعل وان يعمد المشروع لتعميق المكون المحلي في منتجاته بنسبة لا تقل عن 50% من الخامات أو مستلزمات الإنتاج.

---

[1] - ملاحظات على قانون الاستثمار الجديد - موقع فيتو - أغسطس 2017

واشترطت المادة (22) أن تكون مصر أحد البلاد الرئيسية لإنتاج منتجات الشركات المستثمرة. وأكدت ضرورة اعتماد المستثمرين في تمويل مشروعاتهم على موارد ذاتية من النقد الأجنبي المحول من الخارج، وفقا للضوابط التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي المصري. وتطرقت إلى ضرورة أن تصدر جزء من منتجاتها بما لا يقل عن 20% للخارج.

وحددت المسودة الأولى للائحة قانون الاستثمار شروط التمتع بالحوافز الاستثمارية. وأشارت أول بنود المادة الواحدة والعشرين الخاصة بشروط الحصول على الحوافز الاستثمارية، إلى ضرورة أن يتم تأسيس شركة أو منشأة جديدة لإقامة المشروع الاستثماري.

واشترط البند الثاني من المادة أن يكون تأسيس الشركة والمنشأة أو التوسع خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من العمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون. وأوضحت المادة ضرورة أن يكون للشركة حسابات منتظمة، وإذا كانت الشركة أو المنشأة تعمل في أكثر من منطقة فلها أن تستفيد بالنسبة المقررة لكل منطقة بشرط أن يكون لكل منطقة حسابات مستقلة.

وفيما يتعلق بالحوافز والتيسيرات المتعلقة بالمستثمر، فقد نصت اللائحة على منح الإقامة للمستثمرين غير المصريين واستخدام العاملين الأجانب، وأن يتم تأسيس شركة أو منشأة جديدة لإقامة المشروع الاستثماري، وأن يتم تأسيس الشركة أو المنشأة أو التوسع في نشاط المشروعات القائمة خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء وبناء على عرض الوزير المختص مد هذه المدة لمدة واحدة.

وأن تمسك الشركة أو المنشأة حسابات منتظمة، وإذا كانت الشركة أو المنشأة تعمل في أكثر من منطقة فلها أن تستفيد بالنسبة المقررة لكل منطقة بشرط أن يكون لكل منطقة حسابات مستقلة، وألا يكون أي من المساهمين أو الشركاء أو أصحاب المنشآت قد قدم أو ساهم أو استخدم في إنشاء أو تأسيس أو إقامة المشروع المتمتع بالحافز أيّا من الأصول المادية لشركة أو منشأة قائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون أو قام بتصفية تلك الشركة أو المنشأة خلال المدة المبينة بالبند (2) من هذه المادة بغرض إنشاء مشروع استثماري جديد يتمتع بالحوافز الخاصة المشار إليها، ويترتب على مخالفة ذلك سقوط التمتع بالحافز المشار إليه والتزام الشركة أو المنشأة بسداد كافة المستحقات الضريبية .

ولكن توجد بعض القضايا الهامة تحتاج إلى إعادة هيكلة وتوضيح في اللائحة التنفيذية ومن أهمها 4 ملاحظات، في مقدمتها المناطق "الحرة الخاصة، تحويل الأرباح، تضارب القوانين، وتصفية أو إنهاء الشركات.

المبحث الثالث :معوقات قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من التحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدورها التنموي المنوط بها ،لعل من أهمها صعوبات الحصول على التمويل المناسب والضمانات وتواضع البنية التحتية والمصرفية ونقص المعلومات وضعف الخبرات في مجال إدارة المشروعات ،وعدم انتشار ثقافة المبادرة والابتكار كما أن عدداً كبيراً من هذه المشروعات يعمل في القطاع غير الرسمي ويستهدف الأسواق المحلية وبالتالي يكون غير قادر على المنافسة إقليمياً ودولياً ،كما بينت نتائج المسوح المتعلقة بآراء أصحاب ومديري المشروعات حول العالم أن أهم المعوقات التي تواجهها هذه المشروعات تتمثل في خدمات البنية الأساسية مثل الكهرباء بالإضافة إلى عدم توفر التمويل المناسب والمنافسة غير العادلة من القطاع غير الرسمي وارتفاع معدلات الضريبة وانخفاض المستوى التعليمي ومهارات العمال وجمود قوانين العمل وبعض المعوقات الأخرى المتعلقة بالتراخيص والتصاريح والحصول على الأراضي وتتمثل بعض المعوقات في النواحي التالية :

- الناحية التنظيمية : نلاحظ أن هذه المشروعات ترتبط بجهات مختلفة كالوزارات المعنية كوزارة الصناعة والتجارة والاتحادات كالاتحاد العام للحرفيين والغرف الزراعية والصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية للحرفيين والغرف الزراعية والصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية والبلديات مع غياب العلاقة التنظيمية المباشرة بين تلك الجهات المتعددة لتكوين رؤية شاملة حول مصير هذه المشروعات . وبصفة عامة تشير التقديرات إلى أن نسبة 40 % إلى 60 % من تكلفة القيام بالأعمال في مصر، تأتي من القيود الإجرائية حيث تكثر الشكاوى من اضطرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التعامل مع المسؤولين الحكوميين والمكاتب الحكومية المركزية والمحلية وعدم توافر المعلومات وعدم الرغبة في تقديم المساعدة.[1]
- الناحية القانونية : نرى بأن التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المشروعات لا زالت في وضع لا يسمح لنا بالقول بأنها وسيلة تحفيز لنشاط هذه المشروعات خاصة تلك التي وضعت منذ فترة طويلة[2].
- الناحية المالية : العلاقة بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها الكثير من الإشكالات فيما يتعلق بالضمانات ، فترات السداد ، الإجراءات البيروقراطية .غياب خدمة تمويلية تلبي احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآخذ في النمو، حيث أوضح أحد تقارير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار في مصر صعوبة الحصول والنفاذ إلى التمويل وارتفاع تكلفته أمام المشروعات الصغيرة، حيث يتم تمويل 50 % من المشروعات القائمة بالتمويل الذاتي بينما تمثل مساهمة البنوك في تمويلها أقل من 40 % منها 13 % للبنوك العامة و26 % للبنوك الخاصة .وتشير خريطة النفاذ إلي قنوات التمويل إلى أنه كلما كبر حجم المشروع، زادت قدرته علي النفاذ للتمويل وتدل الأرقام أن 78 % من المشروعات الصغيرة لم تتقدم

---

[1] - عبد الدايم ،هبه - المشروعات الصغيرة والمتوسطة - دراسات دورية - بنك الاستثمار القومي - مرجع سابق

[2] - نفس المرجع السابق.

مطلقا للحصول علي قروض بنكية، وأن نسبة 92 % من المشروعات الصغيرة التي تقدمت للحصول على تمويل بنكي تم رفضها.[1]

- الناحية التسويقية : التباين الشديد في أسعار المواد الأولية كالارتفاع المفاجىء في أسعارها بسبب عوامل السوق مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها وبالتالي عدم القدرة على المنافسة السعرية، وتعدد الوسطاء التجاريين والمنافسة الشديدة من قبل الشركات الكبرى، وضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات لاسيما عندما تعمل بشكل أفراد كما هو واقع الحال، وضعف القدرة الرأسمالية اللازمة للترويج والمشاركة في معارض ومهرجانات التسوق الداخلية والخارجية ومحاولة الدخول إلى أسواق جديدة.

كما إن أداء المشروعات الصغيرة والمتوسّطة ضعيف جدا من ناحية التصدير للأسواق الخارجية إذ لا تتجاوز نسبة المشروعات المصدّرة ال 6 % ، بينما تقوم المشروعات الأخرى بتلبية متطلبات السوق المصرية فقط.[2]

[1] - نفس المرجع السابق.

[2] - نفس المرجع السابق.

الفصل الرابع

متطلبات النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

في ضوء بعض التجارب الدولية

تمهيد

إن تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030 فيما يتصل بتفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة يتطلب مواجهة المعوقات المختلفة التي تواجه تطوير هذه الصناعات والتي أشارت إليها هذه الدراسة ، وذلك من خلال مزيداً من التطوير في الإطار المؤسسي والتشريعي الذي يحكم البيئة المناسبة لقيام وتطور هذه الصناعات ، بالإستفادة في هذا المجال من التجارب التي مارستها الدول الأخرى ، بالإضافة إلى تذليل بعض العقبات التمويلية والتسويقية وذلك على النحو التالي .

المبحث الأول :الإطار المؤسسي والتشريعي للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة[1]

تمثل التشريعات الأطر المرجعية الرئيسة في بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم مع الأطر المؤسسية والتنظيمية المتصلة المظلة الفعّالة لعمل تلك المشروعات في معظم دول العالم .وتقدم تجارب الدول المتقدمة والصاعدة والنامية العديد من الخبرات الهامة في هذا الشأن.

وفي هذا الخصوص يمكن الإشارة إلى امتلاك معظم الدول المتقدمة والناهضة والنامية أطراً تشريعية ومؤسسية ذات صلة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة(بما فيها متناهية الصغر)، مع خصوصيات لكل تجربة. فعلى سبيل المثال فإن اليابان تمتلك تشريعاً رئيساً لتلك المشروعات منذ سنة 1963 وخضع للتعديل والتطوير أكثر من مرة سنة 1999 ثم سنة 2010 ، وأخيراً سنة 2014 . وينص القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الياباني الصادر في يونيو 2014 على أربع سياسات أساسية تعمل على تطوير دور تلك المشروعات في الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمعات المحلية. وتكون أبرزها تعزيز نماذج الإدارة والأعمال القادرة على تلبية الطلب المستقبلي على منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة وتعزيز التجديد والابتكار في الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الأنشطة والأعمال التي تساهم في تنمية الاقتصادات المحلية/ الإقليمية، إضافة إلى تطوير نظام لدعم تلك الأعمال من خلال الجهود الجماعية أو المجتمعية.

وتجدر الإشارة في التجربة اليابانية إلى الدور الحكومي الفاعل في التخطيط وصنع السياسات والدعم والتقييم وتكامل عمل الإطارين التشريعي والمؤسسي .إذ تلعب وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة ومؤسساتها المعنية دوراً محورياً في تخطيط وتوجيه وإدارة ومتابعة وتقييم السياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل وخارج الدولة ويتفق هذا الدور مع مكانة هذه المشروعات في التنمية في اليابان، حيث يصل عددها إلى حوالي 3.8مليون منشأة تمثل قرابة 99.7 % من إجمالي المنشآت الاقتصادية.

وهذه المنشآت مسؤولة عن توليد 50 % من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية .كما يعمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قرابة 33.6 مليون عامل يمثلون حوالي 70 % من إجمالي الوظائف في الدولة

[1] - معهد التخطيط القومي - المعهد العربي للتخطيط - تقرير التنمية العربية - مرجع سابق ص99

وفق أحدث التقارير ذات الصلة التي وافق عليها مجلس الوزراء الياباني في أبريل 2018 (National Association of Small and Medium Enterprise,2018).

وتلعب "هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة" أدواراً هامة كذراع تنفيذي للوزارة يعمل على تنفيذ توجهات الدولة في تعزيز أدوار تلك المشروعات في مجالات متعددة منها التوجه التصديرى عبر الحدود، ودعم التنمية الإقليمية /المكانية المتوازنة .ويحظى هذا التوجه بالأولوية لدى المخططين وصناع السياسات .ويدعم التوجه العديد من المبادرات للدعم المالي، والتكنولوجي، والإداري .كما يدعم نشر مكاتب ومراكز دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إقليمياً وهي المراكز الإقليمية، ومراكز دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأقاليم، ومراكز دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى المدن والأحياء.

كما يستفاد من التجربة اليابانية في التشبيك الحكومي مع المجتمع المدني والتنظيمات المهنية ذات الصلة مثل الغرف والاتحادات التجارية والصناعية والمجتمع المدني، خاصة على كافة المستويات والأقاليم لدعم هذه المشروعات. إضافة إلى الأهمية الكبيرة التي توليها للتقارير والمسوح المنتظمة ،إذ تتم أنواع مختلفة من المسوح عن المشروعات بصورة دورية.

كما يصدر تقرير سنوي(White Paper) حول تطورات تلك المشروعات بما يوفر صورة دورية حول أوضاعها لدعم المخطط ومتخذ القرار بخصوص الفجوات القائمة و آفاق التطوير من سنة إلى أخرى.

وتقدم كوريا الجنوبية نموذجاً ملهماً بخصوص الجانبين التشريعي والمؤسساتي على السواء، إذ تعتمد على حزمة متنوعة من التشريعات لدعم أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها:

– القانون الإطاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتناول قضايا تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الابتكار والإبداع للمشروعات، وتعزيز أدوارها التنموية للاقتصاد الوطني.

– قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة " Small and Medium-sized Enterprises Sub-contracting Promotion ACT "

– قانون تشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المشاريع، من خلال الشراء الحكومي لمنتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة .وفي سياق هذا القانون يتم مطالبة الحكومة والمنظمات العامة بعمل خطة سنوية لزيادة المشتريات من منتجاتها.

– قوانين أخرى تغطى جوانب هامة اجتماعية واقتصادية ومكانية ذات صلة، ومن أبرزها تشجيع الأعمال المملوكة للنساء، وقانون لدعم مشروعات ذوي الإعاقة، ودعم المصنعين على المستوى الإقليمي، وقانون لدعم الموارد البشرية للأعمال الصغيرة والمتوسطة، وقانون للمناطق الاقتصادية الخاصة إقليمياً، وقانون لدعم اجراءات ترويج الاستثمارات، وتحفيز الإبداع التكنولوجي، وتحفيز التعاقد من الباطن، وتمييز تلك المشروعات تفضيلياً في المشتريات الحكومية.

ومع التميز في الجانب التشريعي، فإن التجربة الكورية تشهد تفرداً مماثلاً في الجانب المؤسسي والتنظيمي المسؤول عن إدارة شؤون المشروعات الصغيرة في الدولة من خلال وزارة مسؤولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، والتي ترتبط بها مجموعة من الأجهزة والمعاهد المتخصصة في سياق عمل الوزارة.

ويضمن توافر هذه الحزمة من المؤسسات النوعية المترابطة إتاحة كافة أنواع الدعم والمساندة والخدمات لهذا النوع من المشروعات في بيئة الأعمال الكورية بما فيها الخدمات المالية وضمان الائتمان والاستثمار، والخدمات التكنولوجية والتسويقية والإدارية والفنية المختلفة .كما تتضمن تلك الحزمة المؤسسية المترابطة والمتكاملة معهدين متخصصين لدعم المشروعات/ الشركات الناشئة وريادة الأعمال KISED ، خلافاً عن معهد متخصص لدعم الأعمال الصغيرة KOSPI.

ويلعب المعهد الكوري لتنمية المشروعات الناشئة وريادة الأعمال دوراً محورياً محلياً وخارجياً ضمن شبكة الدعم والمساندة الكورية الجنوبية .

في التجربة الهندية يشير موقع وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند إلى بعض الخبرات المستفادة حول تكامل الأطر التشريعية والمؤسسية لتعزيز دور تلك المشروعات في التنمية الوطنية خاصة وأن هذا الدور لا يقتصر على توفير فرص العمل وإنما يتعداه إلى مساهمات جوهرية في تحقيق التنمية المكانية، وتعزيز التنمية الريفية والتوزيع العادل للدخل والثروة .فقد أصدرت الهند قانون تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سنة 2006. ثم قامت بتأسيس وزارة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سنة 2007. ويعمل الإطارين التشريعي والمؤسسي السابقين معاً على تعزيز ثقافة وممارسات ريادة الأعمال في المجتمع، تعزيز تنافسية المشروعات في ظل سيناريوهات اقتصادية بديلة، دعم البنى التحتية المساندة، تطوير المنتجات، تنمية العناقيد، توفير التمويل الميسر، دعم النفاذ إلى الأسواق وبناء وتطوير القدرات .وتعمل الوزارة بصورة أساسية على محورين :الأول الذي يكمن في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والثاني الذي يضمّ المشروعات والصناعات الزراعية / الريفية .وعلى غرار التجربة اليابانية والتجربة الكورية الجنوبية، تدعم جهود الوزارة مجموعة من المؤسسات والمعاهد المتخصصة ذات الصلة مثل مكتب مفوضية التطوير، المؤسسة الوطنية للصناعات الصغيرة، مفوضية الصناعات الزراعية، بخلاف معاهد متخصصة لدعم ريادة الأعمال، معهد تنمية الأعمال الصغيرة، ومعهد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني :تبني برنامج لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يمثل التخطيط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة ترتبط بأهمية ودور تلك المشروعات في الاقتصادات والمجتمعات المختلفة في كافة دول العالم، وتنعكس هذه الأهمية بصورة واضحة في العديد من التجارب والخبرات العالمية والإقليمية على السواء. إذ يمكن رصد العديد من التوجهات والخبرات التي تعزز ربط أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتوجهات الدول المختلفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ومن بينها:

تبني استراتيجيات صريحة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة[1]

ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال تركيا التي قامت بإعداد الاستراتيجية التركية لريادة الأعمال وخطتها التنفيذية 2015–2018. وتضمنت ستة أهداف استراتيجية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. وهي تتضمن تطوير بيئة أعمال صديقة لريادة الأعمال، دعم ريادة الأعمال الابتكارية، دعم مستدام لبعض الأولويات (ريادة أعمال النساء، رواد الأعمال الصغار، ريادة الأعمال الاجتماعية، ريادة الأعمال البيئية)، تطوير ثقافة ريادة الأعمال، تعميم ونشر تدريب ريادة الأعمال في كافة مراحل التعليم (SME strategy, 2015). كما تبنت ماليزيا نموذجاً مزدوجاً يجمع بين وجود خطة وطنية متخصصة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وإدراج برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية المستمرة من جهة أخرى .فقد تضمنت خطة التنمية العاشرة لماليزيا 2011 – 2015 حوالي 800 برنامج يتعلق بتلك المشروعات تركزت في عدد من المحاور الأساسية وهي تنمية الموارد البشرية ذات الصلة بالمشروعات، الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية، تطويع الابتكار والإبداع المناسب، تطوير البنى التحتية الداعمة، الوصول إلى التمويل.

تضمين سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية[2]

ومن الأمثلة الهامة في هذا الخصوص حالة الصين التي تضمنت خطتها الخمسية الثالثة عشرة للتنمية 2016–2020 العديد من المحاور الرئيسة المتعلقة بطبيعة التنمية المنشودة التي يحركها الابتكار، ونظم تنموية حديثة في كافة المجالات بما فيها المكانية والاقتصاد السيبراني Cyber Economy . كما تتضمن مجموعة من السياسات والتوجهات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل مجالات الابتكار والعلم والتكنولوجيا كمحركات رئيسة للتنمية، توفير فرص التمويل المستدام لمكافحة الفقر ودعم التنمية

[1] - معهد التخطيط القومي - المعهد العربي للتخطيط - تقرير التنمية العربية - مرجع سابق ص105

[2] - نفس المرجع السابق.

الحضرية/المكانية المتوازنة، تعزيز العلاقة بين المدارس والشركات لتوفير العمالة المؤهلة، تعزيز ممارسات وتطبيقات الاقتصاد الأخضر والإنتاج النظيف والأنشطة الأقل كربوناً وأنظمة الطاقة الجديدة والمتجددة والذكية، تطوير شبكات البنى التحتية بمعايير عالمية وتطوير المؤسسات العامة المملوكة للدولة وتطوير الأسواق، فتح الفرص والمجالات أمام المشروعات والشركات غير العامة وتمكين قواعد المنافسة العادلة، تطوير آليات ونظم للتمويل الفعال المستدام، وتطوير القواعد الإجرائية ذات الصلة، وأخيراً تطوير وتحديث الصناعة وتشجيع الصناعات الناشئة في مجالات حيوية تنافسية محددة.

تبني سياسات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب الأجهزة المعنية[1]

في هذا الصدد، تبرز خصوصيات التجارب الآسيوية الكورية والهندية والماليزية .إذ تبنت تجربة كوريا الجنوبية من خلال وزارتها المتخصصة ثلاثة سياسات رئيسة.

تمثلت السياسة الأولى في تعزيز نمو الأعمال الصغيرة والمتوسطة، حيث يرتبط نموها بصورة مباشرة بنمو الاقتصاد الوطني على كافة المستويات منذ بدء الأعمال الناشئة إلى الانتشار عبر الحدود .

وركزت السياسة الثانية على مجالات دعم الأعمال الناشئة، خاصة ذات الأساس التكنولوجي والمعرفي بما ينعكس إيجابياً على بيئة الأعمال، وحث المزيد من الأفكار التي تساهم في تفعيل وتطوير دورة الأعمال .

وتوجهت السياسة الثالثة نحو دعم المشروعات متناهية الصغر، والعمل على تعزيز تنافسيتها لدعم الاقتصاد المحلي، وتشجيع نماذج الأعمال المتطورة والجديدة في سياقها .كما ترجمت الوزارة هذه السياسات إلى ثلاث أولويات لسنة 2018 تتمثل في دعم الاقتصاد الإبداعي، تعزيز القدرات الابتكارية للمشروعات، وتعزيز فرص المشروعات عبر الحدود إلى العالم . أمّا في سنة 2019 فإن الوزارة تولي اهتماماً خاصاً للمشروعات الناشئة والابتكار وصنع السياسات.

الاهتمام بالأبعاد المكانية وتعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة[2]

يظهر الاهتمام بهذا الجانب بوضوح في العديد من التجارب العالمية، لاسيما في ظل المخاطر المرتبطة بالتركز وضعف الانتشار الإقليمي المتوازن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعمالتها .ففي روسيا على سبيل المثال تتركز النسب الأكبر من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المقاطعات الفيدرالية المركزية بنسبة 27.3 %، في حين لا يتجاوز نصيب مقاطعات أخرى10 % وينعكس هذا التفاوت في التوزيع جغرافياً

[1] - نفس المرجع السابق.

[2] - نفس المرجع السابق.

على التوزيع الإقليمي لقوة العمل في هذه المشروعات حيث تهيمن المقاطعات الفيدرالية على الحصة الأكبر من العمالة بنسبة تصل إلى 30.6 %.

في المقابل، كانت هناك تجارب عالمية وإقليمية أكثر حرصاً على تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال سياسات وخطط وتوجهات وطنية للنشر المتوازن لهذه المشروعات عبر البلاد .وتتميز التجربة اليابانية في هذا المجال حيث تركز على دعم التنمية الإقليمية من خلال هذه المشروعات، مع نشر مراكز دعم هذه المشروعات عبر الدولة .كما يظهر ذلك الحرص جلياً أيضاً في التجربة الهندية من خلال نشر العناقيد الصناعية إقليمياً . وفي هذا الخصوص، تقدم التجربة الصينية نموذجاً هاماً لتفعيل الأدوار المحلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والانطلاق من التميز على المستوى المحلى إلى التميز على المستويين الإقليمي والعالمي، وهي الخبرات التي تجسدها مقاطعة داليان الصينية.

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاحتوائي[1]

أكدت الدراسات التطبيقية وكذلك الأجندات العالمية للتنمية المستدامة 2030 ، والمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، على أهمية وحيوية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الشامل والاحتوائي، إذ أن التوجهات التنموية وتوفير فرص عمل لائقة، ومواجهة الفقر سوف تتحقق بالضرورة وبالدرجة الأولى من خلال هذه المشروعات في كافة دول العالم

كما هو الحال بالنسبة لـ "مبادرة الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين سنة 2015 والتي تشمل أكثر من 70 دولة يمثلون نصف سكان العالم، وأكثر من 30 % من الاقتصاد العالمي، ومن بينها العديد من الدول العربية والتي ساهمت أيضاً في المؤسسات المالية للمبادرة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. إذ يعزز من تلك الفرص تأكيد القيادات الصينية المعنية ذاتها على دور المبادرة في تعزيز التعاون الصيني مع دول العالم المختلفة فيما يتعلق بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من الخبرات الصينية في هذا الخصوص، وعلى الأخص في مجالات التجارة الإليكترونية، والمنصات التكنولوجية، ومكافحة الفقر، ونقل وتبادل خبرات الجودة والمعايرة والاعتماد لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر الحدود.

[1] -نفس المرجع السابق

ملخص الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول ،تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة ،أما الفصل الثاني فقد تناول دور ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة ،وتناول الفصل الثالث واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها ،أما الفصل الرابع فتناول متطلبات النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء بعض التجارب الدولية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها :

- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة في مصر حيث يمكن أن يتم تغذية المصانع الكبيرة بمواد الإنتاج البسيطة بدلاً من استيرادها.
- أنه رغم المبادرات التمويلية ذات التكلفة المنخفضة إلا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما زالت تواجه العديد من المعوقات التي تعرقل نموها .
- أن الدولة من الممكن أن تلعب دوراً كبيراً لمواصلة دعم هذه المشروعات وذلك من خلال إقامة ورش عمل بين مالكي المصانع الكبرى والمشروعات الصغيرة لمناقشة آلية التعاون بينهم بخصوص إمداد الثانية للأولى بمدخلات إنتاج بمواصفات محددة فضلا عن الاستمرار في الدعم التمويلي.
- في ضوء بعض التجارب الدولية يجب الاهتمام بالأيدي العاملة وتدريبها جيداً حيث استطاعت الصين أن توظف العامل البشري توظيفاً جيداً من خلال المشروعات الصغيرة وبالتالي تحولت المنازل إلى ورش عمل صغيرة وبالتالي انخفض العجز وتراجعت نسبة البطالة وازدادت معدلات التنمية وألهمت العالم درساً مهماً مفاداه أن عدد السكان ليس عائقاً أمام التقدم والنمو ونظراً لتوافر المورد البشري في مصر فإنه يمكن الاستفادة من هذه الثروة البشرية بتعليمها وتدريبها.
- لابد من إعطاء الفرصة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطوير إنتاجهم والتوسع لضم أيدي عاملة جديدة وتوفير السيولة المالية التي تمنحه حرية التحرك للتطوير والانتقال إلى مشروعات أخرى مما يمنح هذه المشروعات صفة كرة الثلج التي تتضخم وتصبح أكبر وأكثر تأثيراً.

الكلمات الإفتتاحية :

تنمية مستدامة – صناعات صغيرة ومتوسطة – ريادة الأعمال – تجارب دولية – تحديات تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

Study Summry

This study was divided into four chapters, the first dealt with the general framework of the study, the second dealt with the role or entrepreneurship and SMEs in sustainable development, the third dealt with the reality of SMEs and the challenges they faced,and the fourth dealt with SME promotion requirements in the light of some international experiences.

The study made several findings:

- The importance of small and medium-sized enterprises in sustainable development in Egypt, where large factories could be fed rather than imported simple production materials .
- Despite low-cost financing initiatives, smes still face many constraints on growth
- The state can play a major role in continuing to support these projects by setting up workshops among owners of large factories and small enterprises to discuss their cooperation mechanism regarding the supply of customized production inputs to the former and the continuation of financing support.
- In the light of some international experiences, it is important to pay attention to and train workers. China has been able to employ workers well through small enterprises. Consequently, homes have been turned into small workshops. Consequently, the deficit has been reduced, unemployment has been reduced, development has increased and the world has been inspired to learn the important lesson that the size of the population is not an obstacle to progress and growth.
- SMEs must be given the opportunity to develop their production and expand to include new Labour and the financial liquidity that gives them freedom of movement to develop and move into other enterprises, thereby giving them the status of snowball, which is growing larger and more influential.

Introductory Words:

Sustainable Development - Small and medium-sized enterprises - Entrepreneurship - International Experiences - Challenges that faces Small and medium-sized enterprises.

المراجع

- تعريفات جديدة للمشروعات حديثة التأسيس - جريدة الشروق – 2020.
- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر - منصة المشروعات الصغيرة.
- عبد الدايم ،هبه - المشروعات الصغيرة والمتوسطة - دراسات دورية - بنك الاستثمار القومي – 2017.
- عبد المنعم ،هبه ،وآخرون - النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - صندوق النقد العربي - 2019.
- قرار إنشاء جهاز تنمية المشروعات رقم (947) تم نشره بالجريدة الرسمية في 2017.
- ما هي ريادة الأعمال - موقع أراجيك – 2019.
- معهد التخطيط القومي - المعهد العربي للتخطيط - تقرير التنمية العربية - 2019.
- مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة -جريدة الوسط البحرينية - العدد 2439 – 2009.
- مفهوم المشروعات الصغيرة - البوابة الألكترونية لمحافظة المنوفية – 2020.
- ملاحظات على قانون الاستثمار الجديد - موقع فيتو – 2017.
- يحيى ،سارة - ما هي حاضنات الأعمال وأنواعها وما تقدمه للشركات الناشئة - موقع vapulus - يوليو 2018.